

# الإشراف الحكومي

نقاشات طاولة مستديرة حول التعديلات المقترحة على القانون رقم 1 لسنة 2001م

كريم البيار

مستشار قانوني - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

# المشاكل الحالية المتعلقة بالإشراف الحكومي على الجمعيات والمؤسسات

## الحكومة

- منظمات المجتمع المدني لا تلتزم بمتطلبات التقارير السنوية
- تفتقر الوزارة للقدرات الكافية لمتابعة 6,500 منظمة (والعدد يتزايد)
- تزايد المخاوف من الإرهاب وغسيل الأموال
- أخرى؟

## المجتمع المدني

- من الصعب على المنظمات الأهلية في الريف أن تأتي إلى صنعاء للاجتماع بالحكومة وتقديم الوثائق المطلوبة
- التنفيذ غير الموحد لقانون المنظمات الأهلية
- متطلبات التقارير صعبة الفهم
- أخرى؟

## التعديلات المقترحة

- المادة 2: زيادة الحد الأدنى لعضوية الجمعية من 21/41 إلى 51/101
- المادتين 82 و 44: التسجيل الإلزامي على جميع منظمات المجتمع المدني وإعادة التسجيل كل عامين.
- المادة 9: زيادة فترة التسجيل – من 30 يوماً إلى 90 يوماً

# التعديلات المقترحة

- المادة 4: توسيع الصلاحيات الإشرافية إلى أمين العاصمة ومحافظ المحافظة التي تقع فيها المنظمة (سابقاً كانت الصلاحيات لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل)

# التعديلات المقترحة

- المادة 44: شطب اشتراط الأمر القضائي لتعليق أو حل منظمة المجتمع المدني وإزالة الإشراف القضائي على هذه الإجراءات.

## أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني

- ضمان أن تكون البرامج التنظيمية تناسبية وبأقل قدر من التعدي
- يجب أن يكون الإشراف الحكومي تناسبياً مع الحاجة العامة ولمصلحة الجمهور المستفيدين من منظمات المجتمع المدني
- يجب أن يفترض أن أنشطة المنظمات غير الحكومية قانونية ما لم يثبت العكس
- لا يجب أن تخضع المنظمات غير الحكومية لأي تفتيش أو مصادرة بدون أسس موضوعية لاتخاذ هكذا إجراءات



أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني

- النظر في الفوارق بين منظمات النفع العام والمنظمات الهادفة لمنفعة أعضائها فقط
- لا يوجد تمييز في اليمن لمنظمات النفع العام عن غيرها ولكن ربما حان الوقت لذلك؟

# أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني – أمثلة

- منظمات مجتمع مدني مسجلة بدون ضريبة أو مزايا أخرى من الحكومة
- محدودية التقارير المطلوبة حسب حجم المنظمة
  - واشنطن – الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولين والمدراء كل عامين



# أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني – أمثلة

## • منظمات المجتمع المدني المسجلة بمزايا ضريبية أو مزايا أخرى من الحكومة

- تعرف بأنها: منظمات نفع عام
- تحصل منظمات النفع العام على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالضرائب والمزايا الأخرى وتخضع لإشراف أكبر من خلال التقارير والمراجعة عليها

■ في المجر: يحق لمنظمات النفع العام أن تحصل على إعفاءات ضريبية ويمكنها أن تحصل على تبرعات يتم خصمها من الضريبة. يجب على منظمات النفع العام أن تعد وأن تنشر في موقعها على الإنترنت تقريراً يتضمن معلومات محاسبية وملخص عن أنشطة النفع العام والمعلومات المتعلقة باستخدام الدعم الحكومي واستخدام أصولها الخاصة وكمية دعم الموازنة الذي حصلت عليه وحجم التعويضات المقدمة للمسؤولين الكبار.

# أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني – أمثلة

- منظمات النفع العام التي تقدم خدمات تتطلب ترخيص لتقديمها (مثل العناية بالأطفال)
- يتم إعطاء التراخيص لمنظمات المجتمع المدني باتباع نفس الخطوات مثل مقدمي الخدمات الآخرين
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تخضع للتفتيش الميداني وشروط تقارير أكثر صرامة وشروط أخرى تتعلق بالترخيص مثلها مثل مقدمي الخدمات الآخرين

# أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني – أمثلة

• منظمات المجتمع المدني المسجلة التي تجمع أموال من الجمهور:

- تنظيم معقول لتوقيت ومكان جمع الأموال
- يمكن أن يكون التنظيم الذاتي أداة هامة لتوفير المعلومات للمانحين

## أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني

- يجب أن تنص لوائح منظمات المجتمع المدني على أن يتم الإشعار بأي مخالفات وأن تعطى الفرصة للتصحيح.
- الغرامات والعقوبات الإدارية الأخرى (غير الجنائية)
- إذا ما وقعت المخالفة من منظمة نفع عام، يمكن أن تكون العقوبة إسقاط وضعية النفع العام

## أفضل الممارسات في الإشراف على منظمات المجتمع المدني

- تذكر أن جميع منظمات المجتمع المدني – مثل جميع الأشخاص القانونيين – مشمولة بالقوانين الجنائية الحالية وقوانين الصرف الأجنبي... الخ.

# كيف يمكن أن نحسن من التعديلات المتوقعة

نقاش بوجود ميسر



## بعض التوصيات لليمن

- نماذج التقارير البسيطة والواضحة تجعل من السهل لمنظمات المجتمع المدني الالتزام بمتطلبات التقارير السنوية
- بناء القدرات وزيادة عدد الموظفين في الجهات الإشرافية
- الشراكة مع القطاع لإطلاق مبادرات التنظيم الذاتية ومدونات السلوك
- تشجيع التشبيك وتحسين العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني
- أفكاركم؟؟

# المشاكل الحالية المتعلقة بالإشراف الحكومي على الجمعيات والمؤسسات

## الحكومة

- منظمات المجتمع المدني لا تلتزم بمتطلبات التقارير السنوية
- تفتقر الوزارة للقدرات الكافية لمتابعة 6,500 منظمة (والعدد يتزايد)
- تزايد المخاوف من الإرهاب وغسيل الأموال
- أخرى؟

## المجتمع المدني

- من الصعب على المنظمات الأهلية في الريف أن تأتي إلى صنعاء للاجتماع بالحكومة وتقديم الوثائق المطلوبة
- التنفيذ غير الموحد لقانون المنظمات الأهلية
- متطلبات التقارير صعبة الفهم
- أخرى؟